

السياسات الحضرية في المدينة الجزائرية؛
قراءة سوسيولوجية في ظل القانون التوجيهي للمدينة 06-06

**Urban policies in the Algerian city: A sociological
reading of the Orientation Law for the city 06-06**

ساعد هماش*، جامعة باتنة 1
Saad.hemache@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2025/12/04

تاريخ الاستلام: 2025/10/13

ملخص:

تعتبر السياسات الحضرية كاستراتيجية ومنهج تنموي تتبعه الدولة للنهوض بالمجالات الحضرية بمختلف قطاعاتها، وهي التي تحافظ بها على سيروية المدينة وديمومتها واستدامتها، ولتحديد هذه السياسات وكيفية تنفيذها وجب على الدولة وضعها في إطارها القانوني والتشريعي، في هذا السياق تأتي هذه الدراسة للتفصيل في السياسات الحضرية في المدينة الجزائرية ومحاولة قراءتها سوسيولوجيا في ظل القانون التوجيهي للمدينة 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، والذي تضمن عدة فصول ومواد كلها متعلقة بسياسة المدينة الجزائرية، حيث تستهدف الدراسة وفق منهجية التحليل والاستنباط إلى محاولة الكشف عن الجوانب السوسيولوجية في هذا القانون وكيفية تحديده وتفصيله لكل الجوانب السياسية والتخطيطية للمدينة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: السياسات الحضرية - المدينة الجزائرية - قراءة سوسيولوجية - القانون التوجيهي للمدينة 06-06.

* المؤلف المراسل

Abstract: □

Urban policies are considered a strategy and a developmental approach adopted by the state to advance urban areas in their various sectors. They are the means by which the state maintains the city's processes, continuity, and sustainability. To define these policies and how to implement them, the state must place them within a legal and legislative framework. In this context, this study comes to detail urban policies in the Algerian city and attempt to read them sociologically in light of the Orientation Law on the City 06-06 of February 20, 2006, which included several chapters and articles all related to the policy of the Algerian city. This study, according to the methodology of analysis and deduction, will aim to reveal the sociological aspects of this law and how it defines and details all the political and planning aspects of the Algerian city.

Keywords: Urban policies – The Algerian city – A sociological reading – The Orientation Law for the City 06-06. □

مقدمة:

تعتبر المدينة في المجتمعات المعاصرة أكثر من مجرد تجمع سكاني جغرافي؛ فهي نسق اجتماعي معقد تتفاعل فيه مجموعات متعددة من الفاعلين بأهداف ومصالح متقاطعة، وتشهد المدينة الجزائرية منذ فترة الاستقلال، تحولات عميقة على المستويات الديموغرافية والعمرانية والاجتماعية، الأمر الذي استدعى تدخل الدولة بأدوات قانونية وسياسية لضبط هذا التطور المتسارع، وتُمثل السياسات الحضرية في الجزائر محوراً أساسياً في فهم التحولات العميقة التي عرفتها المدن الجزائرية منذ الاستقلال، ففي ظل التحضر السريع والمتسارع الذي شهدته البلاد، والذي انتقلت فيه نسبة التحضر من 31% في بداية الستينيات إلى حوالي 70% حالياً، أصبحت الحاجة ملحة لإطار قانوني وتنظيمي يحكم إدارة وتطوير المدن الجزائرية، في هذا السياق صيغ القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 (المؤرخ في 20 فبراير 2006) ليمثل نقطة تحول كبيرة في التشريع الجزائري، حيث أضفى على المدينة إطاراً قانونياً خاصاً بها، لأول مرة في التاريخ التشريعي الجزائري.

مما سبق تأتي هذه الدراسة لتقدم قراءة سوسيولوجية معمقة للسياسات الحضرية في المدينة الجزائرية، مع التركيز على القانون التوجيهي للمدينة 06-06، من خلال تحليل مبادئه، أهدافه، آلياته، وتحدياته التطبيقية، وذلك في إطار فهم العلاقة الجدلية بين السياسات العامة والتحوللات الاجتماعية والحضرية.

أولاً: الإطار النظري السوسيولوجي لدراسة المدينة:

1.1 السوسيولوجيا الحضرية: التأسيس النظري والتطور.

نشأت السوسيولوجيا الحضرية كرد فعل على التحولات الكبرى التي رافقت الثورة الصناعية وظهور المدن الحديثة في أوروبا والعالم، وشكلت مدرسة شيكاغو التي تأسست مع بدايات القرن العشرين، الأساس النظري والمنهجي لهذا التخصص، حيث ركزت على دراسة التفاعلات الاجتماعية الدقيقة داخل الفضاءات الحضرية، بدلاً من السعي وراء قوانين كلية شاملة، وتبنت في ذلك المنهج الاثنوجرافي الذي جعلها تستكشف الحياة اليومية للسكان، تفاصيل السلوك، الأنماط الاجتماعية الفعلية التي يمارسها الناس فعلاً.

هذا المنهج تجاوز الفهم الآلي الاختزالي للمدينة كمجرد حاوية مادية؛ فالمدينة ليست مجرد حجر وإسمنت، بل كيان حي متغير باستمرار، مشحون بالتناقضات والصراعات والتحالفات، المدينة بهذا المعنى، هي ساحة اجتماعية ديناميكية حيث تتشكل الهويات وتعاد إنتاج الهيمنة، وتُولد المقاومة.

1.2 إسهام إميل دوركايم: من التضامن الآلي إلى العضوي

قدم إميل دوركايم إسهامات نظرية أساسية في فهم انتقال المجتمعات من شكل تنظيمي إلى آخر، والتمييز الذي وضعه بين التضامن الآلي (في المجتمعات التقليدية القروية) والتضامن العضوي (في المجتمعات الحضرية المعقدة) يتجاوز الوصف الإحصائي، ليشمل تحليلاً عميقاً للتحولات الاجتماعية والثقافية. (دوركايم، 1893)

في المجتمعات ذات التضامن الآلي، تربط الناس قيم مشتركة، تقاليد موحدة، ووعي جماعي قوي. الحياة محكومة بالعادات والتقاليد، والانحراف عن النمط العام يقابل بعقاب اجتماعي فعال، بالمقابل في المجتمعات ذات التضامن العضوي، يعتمد الترابط على التقسيم المتقدم للعمل، الأفراد متخصصون يعملون

في حقول مختلفة، لكن هذا التخصص نفسه يخلق اعتماداً متبادلاً والوعي الجماعي يتراجع بينما الحريات الفردية تتسع (دوركاييم، 1893).

هذا الانتقال، حسب دوركاييم، لا يقتصر على زيادة الكثافة السكانية؛ بل يشمل تحولات جذرية في البنى الاجتماعية والقيم والعلاقات الإنسانية، المدينة من هذا المنظور، ليست مجرد مكان بل عملية تاريخية معقدة تفرز أشكالاً جديدة من التنظيم الاجتماعي والتفاعل البشري، إنها تخلق فرصاً للحرية والتنوع، لكنها تنتج أيضاً الاغتراب والشعور بفقدان الانتماء (دوركاييم، 1893).

1.3 الإرث الفكري الإسلامي: ابن خلدون ونظرية العمران

لا يمكن فهم السياسات الحضرية في السياق الإسلامي والعربي دون الرجوع إلى مقدمة ابن خلدون، التي تمثل أول محاولة نظرية شاملة وعلمية لفهم العمران البشري وديناميكياته، كتب ابن خلدون مقدمته في القرن الرابع عشر، في فترة من الاضطراب السياسي والحروب الأهلية، لكن رؤيته احتفظت بقيمتها العلمية إلى يومنا هذا.

قسم ابن خلدون العمران إلى نوعين متميزين: العمران البدوي (القائم على الضروريات الأساسية، على البساطة والشدة) والعمران الحضري (الذي ينتج عن تطور الحياة، ظهور الكماليات والرفاهية، والتمايز الاجتماعي). لم يكن هذا التقسيم مجرد وصف جغرافي أو اقتصادي؛ بل كان تحليلاً عميقاً للبنى الاجتماعية، القيم الأخلاقية، أنماط السلوك والتفكير المختلفة في كل نوع من أنواع العمران (زكي، 2007).

في العمران البدوي، يسود الشرف والشجاعة، تكون الروابط القبلية قوية، والتماسك الجماعي عالي، الحياة قاسية لكنها بسيطة وواضحة، بالمقابل في العمران الحضري، تظهر الحرف المتنوعة، التخصص، التجارة، الفنون والعلوم، لكن مع هذا التطور يأتي التفكك الاجتماعي، الضعف الأخلاقي، وفقدان القوة الجسدية والنفسية (زكي، 2007).

لم يكن ابن خلدون معادياً للحضارة والعمران الحضري؛ بل كان محللاً واقعياً، رأى أن العمران يخضع لقوانين تاريخية طبيعية، وأنه يمر بدورات، حددها في البداية (الترحال والبساطة)، ثم النمو التدريجي، ثم الاستقرار الحضري والازدهار، وأخيراً الانحدار والضعف، هذه الدورة ليست حتمية مطلقة؛

بل يمكن إبطاء وتيرتها أو تسريعها حسب الحكمة السياسية والعدالة الاجتماعية (زكي، 2007).

أشار ابن خلدون إلى أن استمرار العمران الحضري الصحي يتطلب عدالة من الحاكم، فالظلم والاستبداد يقتل الرغبة في العمل والإنتاج، كذلك، يحتاج إلى توازن بين الكماليات والضروريات؛ الإفراط في الترف يضعف السكان ويفتح الباب للانهايار، هذه الرؤية التاريخية الدورية توفر لنا إطاراً قيماً لفهم الأزمات المتكررة في المدن المعاصرة.



ثانياً/ السياق التاريخي والإطار المفاهيمي للسياسات الحضرية في الجزائر: أ/ السياق التاريخي للسياسات الحضرية في الجزائر:

شهدت السياسة الحضرية في الجزائر عدة مراحل تاريخية متميزة، ففي المرحلة الاستعمارية، تميزت السياسة الحضرية بطابع استغلالي، حيث تركزت التنمية في المناطق الساحلية خدمةً للأهداف الاستعمارية، وبعد الاستقلال، عرفت البلاد محاولات متعددة لتنظيم المجال الحضري، بدءاً من المخططات العمرانية التوجيهية في السبعينيات، مروراً بإنشاء مناطق السكن الحضري الجديدة في نفس الفترة، ووصولاً إلى صدور قانون التهيئة والتعمير 90-29 في ديسمبر 1990، وفيما يلي تفصيل لهذه المراحل:

أ.1- الحقبة الاستعمارية والتراث المشوه: ورثت الجزائر المستقلة مدناً عميقة الانقسام على نفسها حيث بنى المستعمر الفرنسي مدناً على نموذج أوروبي حديث، منفصلة تماماً عن المدن التقليدية الجزائرية، هذا الانقسام الحضري لم يكن مجرد فصل جغرافي أو معماري؛ بل كان تجسيدا للهيمنة الاستعمارية وللرغبة الواعية في فصل المستعمر (الأوروبي) عن المستعمر (الجزائري) (ياسر، 2022).

المدينة الاستعمارية كانت مدينة الأوربيين، بتخطيطها الحديث، شوارعها الواسعة، مبانيها الحجرية، تجهيزاتها الحديثة. بالمقابل، المدن التقليدية الجزائرية احتفظت بطابعها القديم، بحاراتها الضيقة، ساحاتها المركزية، عمارتها المتناسقة مع البيئة المحلية، لكن الاستعمار أهمل هذه المدن، لم يستثمر فيها، تركها تتدهور، مما أفقدها حيويتها وجاذبيتها (ياسر، 2022).

هذا الانقراض الحضري لم يكن محايداً؛ بل عكس وعمق الهرمية الاجتماعية والعنصرية الاستعمارية، الجزائريون المسلمون كانوا محصورين في أحياء معينة، ممنوعين من العيش في الأحياء الأوروبية، هذا الفصل المكاني كان وسيلة للتحكم الاجتماعي والسياسي.

2.1- مرحلة الاستقلال:

عندما استقلت الجزائر، واجهت تحديات حادة: ضريبة هائلة، منها حوالي 2 مليون جزائري عادوا من الريف والمناطق الجبلية التي كانت ساحات قتال، ملايين آخرون بدأوا هجرتهم من الريف نحو المدن بحثاً عن عمل وحياة أفضل، وكانت النتيجة نزوح داخلي ضخم، عجز حاد وكبير جداً في السكن، انهيار البنية التحتية.

كانت الاستجابة الأولى عشوائية، فاستقرت خطط التهيئة العمرانية بالدقة والشمولية، الهدف الأول كان توفير أي سكن لأكبر عدد من الناس، بغض النظر عن المعايير الهندسية أو الاجتماعية، بدأت العشوائيات تنتشر حول المدن الكبرى، الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء، الصرف الصحي) كانت نادرة، التلوث والازدحام والجريمة بدأت تزداد.

لم تكن هناك رؤية واضحة طويلة المدى، كانت المدن تنمو بشكل عشوائي، حسب الطلب الفوري على السكن، لا حسب خطط مدروسة، المشاكل بدأت تتراكم، الازدحام في المدارس والمستشفيات، انقطاع الماء والكهرباء بشكل متكرر.

3.1- محاولات الإصلاح والتنظيم: المخططات المتتالية

بدأت السلطات الجزائرية تحاول تنظيم النمو الحضري من خلال مخططات وطنية متتالية؛ المخطط الأول (1967-1980) ركز على تطوير الصناعة بالقرب من المدن الجديدة، المخطط الثاني (1980-2000) حاول تحسين البنية التحتية والخدمات، لكن هذه المخططات ظلت تقترص بشكل أساسي على الجانب الفني والاقتصادي، دون معالجة حقيقية عميقة للأبعاد الاجتماعية والثقافية (توفيق، 2021).

كما جاءت الأدوات القانونية الأولى، مثل قانون التهيئة والتعمير لسنة 1990 (القانون 90-29)، وافترقت إلى رؤية شاملة ومتكاملة، كانت قوانين تقنية بشكل أساسي، تنظم عملية البناء، أين، كيف، لكنها لم تتعامل مع سؤال أساسي: ماذا نريد للمدينة والمجتمع على المدى الطويل؟

ب- الإطار المفاهيمي للسياسات الحضرية في الجزائر

عرّف القانون 06-06 المدينة في مادته الثالثة بأنها "كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية". يعتمد هذا التعريف على معيارين أساسيين: المعيار الإحصائي (الحجم السكاني) والمعيار الوظيفي (الوظائف الإدارية والاقتصادية والاجتماعية) (الرسمية، 2006).

كما حدد القانون تصنيفات مختلفة للمدن: المدينة الصغيرة (20,000 إلى 50,000 نسمة)، المدينة المتوسطة (50,000 إلى 100,000 نسمة)، والتجمع الحضري (أكثر من 5,000 نسمة) (الرسمية، 2006).

أما السياسة الحضرية، فتُعرّف بأنها مجموعة القرارات التي تتخذها السلطة القائمة من أجل التسيير الحسن للوحدة الحضرية، وفي السياق الجزائري تهدف هذه السياسة إلى تحديد استراتيجيات التنمية الحضرية في إطار سياسة تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

ثالثا: القانون التوجيهي للمدينة 06-06: المبادئ والأهداف والآليات وأدوات التنفيذ.

يقوم القانون التوجيهي للمدينة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل الإطار الفلسفي للسياسة الحضرية الجزائرية، وفيما يلي أهم مبادئه وأهدافه وهي مستخلصة من مواد القانون (الرسمية، 2006):

أولا - المبادئ الأساسية للقانون

- أ. التنسيق والتشاور: يؤكد القانون على أهمية التنسيق بين مختلف القطاعات والفاعلين في صياغة وتنفيذ السياسة الحضرية.
- ب. اللامركزية واللامركزية: يعزز القانون دور الجماعات المحلية في إدارة الشؤون الحضرية من خلال نقل الصلاحيات.
- ج. التسيير بالقرب: يهدف إلى تقريب الإدارة من المواطنين وإشراكهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بمدينتهم.
- د. التنمية البشرية والتنمية المستدامة: يضع القانون التنمية المستدامة كإطار متكامل متعدد الأبعاد.
- هـ. الحكامة الجيدة: يشدد على مبادئ الشفافية، المساءلة، والمشاركة في التسيير الحضري.
- و. المحافظة على التراث والعدالة الاجتماعية: يهدف إلى حماية التراث الثقافي والعمراني وضمان العدالة في توزيع الخدمات الحضرية.

ثانيا - الأهداف الاستراتيجية للقانون:

تتمحور أهداف القانون 06-06 حول عدة محاور استراتيجية (الرسمية، 2006):

1- في المجال الحضري:

- السيطرة على النمو الحضري وتصحيح الاختلالات الحضرية
- إعادة الهيكلة، التأهيل والتحديث للنسيج الحضري لجعله وظيفياً
- تقليص الفوارق بين الأحياء وتعزيز التماسك الاجتماعي
- استيعاب السكن غير اللائق والقضاء عليه

2- في المجال الاقتصادي:

- تعزيز الوظيفة الاقتصادية للمدينة
- تشجيع الاستثمار الخاص في التنمية الحضرية
- تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصال

3- في المجال الاجتماعي:

- مكافحة الإقصاء والتهميش
- الارتقاء بالمناطق الحضرية ذات الإعاقات
- تعميم الخدمات العامة، خاصة في مجالات الصحة، التعليم، والثقافة

4- في المجال البيئي:

- حماية البيئة والنظام الإيكولوجي الحضري
- الوقاية من المخاطر الكبرى وحماية السكان
- إدارة النقل والتنقل داخل وحول المدن

ثالثا- الآليات والأدوات التنفيذية:

يمكن تحديدها فيما يلي (الرسمية، 2006):

1. الأدوات التخطيطية: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS)

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS) الأدوات الرئيسية لتطبيق السياسة الحضرية على المستوى المحلي.
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) هو أداة للتخطيط المكاني وإدارة الحضرية يحدد التوجهات الأساسية لتهيئة إقليم البلدية أو مجموعة البلديات. يهدف إلى:

- تحديد الاستخدام العام للأراضي في كامل إقليم البلدية حسب القطاعات
- تحديد محيطات تدخل مخططات شغل الأراضي
- تحديد القطاعات الجديدة للتحضر لتلبية احتياجات السكان

- مخطط شغل الأراضي (POS) يُفصل على مستوى الأحياء والقطع الأرضية حقوق استخدام الأراضي، يتضمن قواعد تحدد لكل منطقة متجانسة طبيعة البناءات المسموح بها وتلك الممنوعة، حقوق البناء.

رغم أهمية هذه الأدوات، فقد أظهرت الدراسات الميدانية فجوة كبيرة بين ما هو مخطط وما يُنفذ فعليا على الأرض. هذه الفجوة تعود لعدة عوامل سنتطرق إليها لاحقا.

2. الهيكل المؤسساتي: الفاعلون والمتدخلون

يتكون النظام الفاعل في السياسة الحضرية الجزائرية من عدة مستويات (الرسمية، 2006).

أ. المستوى المركزي:

- وزارة السكن والعمران والمدينة: تتولى تنفيذ السياسة الوطنية في مجال السكن، العمران وتطوير المدينة.

- الوزارات القطاعية الأخرى ذات الصلة (النقل، البيئة، الثقافة، إلخ)

ب. المستوى المحلي:

- الولاية: تلعب دوراً محورياً في التنسيق والإشراف على تنفيذ السياسات الحضرية على المستوى الإقليمي.

- البلدية: تُعتبر الخلية الأساسية في التنظيم الإداري الجزائري، ولها صلاحيات واسعة في التخطيط الحضري

ج. الهيئات الاستشارية والرقابية:

- المرصد الوطني للمدينة: أنشئ بموجب القانون 06-06، يتولى متابعة تنفيذ سياسة المدينة واقتراح التدابير اللازمة لتعزيزها.

- المجالس الاستشارية على مستوى الولايات والبلديات

د. الفاعلون الخاصون والمجتمع المدني:

- المكاتب الدراسية والشركات الخاصة

- الجمعيات والمجتمع المدني: رغم أن القانون يُشجع على المشاركة المجتمعية، إلا أن دورها يبقى محدوداً في الواقع

3. الأدوات المالية والتشريعية

يعتمد تنفيذ السياسة الحضرية على مجموعة من الآليات المالية والتشريعية:

- الميزانيات العامة للدولة والجماعات المحلية

- البرامج الخاصة مثل برامج السكن الاجتماعي (LPL) ، السكن الترقوي
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص

□ النصوص التنظيمية والتطبيقية للقانون

رابعاً: القراءة السوسولوجية للقانون التوجيهي للمدينة 06-06.

يمكن قراءة القانون سوسولوجيا من خلال عدة جوانب، سوسولوجية، بيئية، اقتصادية، ثقافية، سوسيو حضرية، وسيتم تبين ذلك من خلال النقاط التالية:

4-1 استمرار النمو الحضري غير المنضبط:

رغم صدور القانون 06-06 وتأكيد على مبادئ الاستدامة والتخطيط المنظم والعقلاني، لا تزال المدن الجزائرية تعاني من مشاكل حادة جداً:

- التوسع العمراني العشوائي والفوضوي: بالرغم من المخططات والقوانين، استمر العمران غير المراقب والعشوائي في الانتشار بسرعة، خاصة في أطراف ومحيط المدن. هذا يعود إلى عوامل متعددة ومعقدة: ضعف الرقابة الإدارية والأمنية، البيروقراطية، الطلب المتزايد على السكن، عدم القدرة على توفيره بأسعار معقولة، مما نتج عنه بيوت شيدت بدون رخص رسمية، بدون احترام المعايير الهندسية الأساسية، بدون توفر الخدمات الأساسية.

- الهجرة الريفية المتواصلة والمتزايدة: رغم محاولات الدولة تطوير الريف والقطاع الزراعي، استمر النزوح من الريف إلى المدن بسرعة متزايدة. الأسباب ليست اقتصادية فقط؛ بل تتعلق بالحاجة إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية (التعليم الجامعي، الصحة المتقدمة)، بالطموحات الاجتماعية والشخصية، بتطلع المراهقين والشباب للحياة الحضرية، هذا الضغط المتزايد والمستمر على المدن يفوق قدرتها على الاستيعاب والتكيف والتطور.

- أزمة السكن المستمرة والمتفاقمة: رغم برامج الإسكان المتتالية والمكثفة، يبقى السكن اللائق أحد أكبر المشاكل التي يواجهها السكان، أسعار العقارات والأراضي ارتفعت بشكل كبير جداً، بينما الدخل الفردي لم يتطور بالتناسب. هذا الانفصال بين الأسعار والدخل خلق طبقة معيشية واسعة من السكان الذين يسكنون في ظروف غير لائقة، أو يقضون جزءاً كبيراً من دخلهم على الإيجار.

4-2 - الأبعاد الاجتماعية للأزمات الحضرية

ليست الأزمات الحضرية في الجزائر مجرد مشاكل عمرانية وفنية؛ بل هي انعكاسات وتجليات لاختلالات اجتماعية عميقة وجذرية:

- التهميش الاجتماعي والاستقطاب الطبقي: العشوائيات والأحياء الفقيرة تجمع السكان الأكثر حرماناً، العاطلون عن العمل (خاصة الشباب)، الأسر ذات الدخل المنخفض جداً، المهاجرون الريفيون الجدد، العمال غير الرسميين، هذا التجميع المكاني والاجتماعي للفقر والحرمان يعمق الاستقطاب الاجتماعي والطبقي ويخلق مناطق مهمشة حقاً، منعزلة عن باقي النسيج الحضري.

- الانحراف والجريمة وعدم الأمان: العشوائيات والأحياء المهملة غالباً ما تصبح بؤراً للجريمة والانحراف والعنف، نقص الخدمات الأمنية، غياب الأنشطة الاجتماعية والثقافية، البطالة وخاصة بطالة الشباب، كل هذا يخلق بيئة خصبة للسلوكيات الاجتماعية السلبية والخطيرة.

- اختلالات في الهوية الثقافية والمعمارية: التوسع العمراني العشوائي والبناء بدون معايير أو حس جمالي يُفقد المدينة هويتها المعمارية والثقافية تدريجياً. المدن الجزائرية تفقد تراثها المعماري الأصيل والجميل، لصالح عمارة موحدة وبلا طابع أو شخصية، تعكس الاستهلاكية العالمية لا الثقافة المحلية.

- تفكك الروابط والنسيج الاجتماعي: العمران السريع والعشوائي يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية التقليدية والوشائج الإنسانية، الجيران لا يعرفون بعضهم والمجتمعات المحلية لا تتشكل بالطريقة الطبيعية والفرد يصبح معزولاً وحيداً، بدون شبكة اجتماعية قوية تحتضنه وتدعمه.

4-3- ضعف المشاركة المجتمعية والديموقراطية

رغم أن القانون 06-06 يؤكد على أهمية المشاركة المجتمعية الفعلية والحقيقية، الواقع العملي يشير إلى غياب شبه كامل لهذه المشاركة:

- **هيمنة البنية البيروقراطية المركزية:** اتخاذ القرارات الكبرى في السياسات الحضرية يبقى مركزياً بشدة، بيد الدولة والتكنوقراطيين (المهندسين والإداريين). المواطنون والمجتمع المدني يتم استشارتهم في أحسن الأحوال استشارة صورية، غير ملزمة وغالباً مجرد إجراء شكلي.

- **نقص الثقافة الديموقراطية والمشاركة المدنية:** المجتمع الجزائري، كغيره من المجتمعات التي خرجت من الاستعمار، يعاني من ضعف نسبي في الثقافة الديموقراطية والمشاركة المدنية الفعلية والجدية. الطاقات الشعبية المحتملة للمشاركة والتفاعل لم تُوظف بشكل جيد ومنظم.

- **ضعف المجتمع المدني والمنظمات الأهلية:** رغم وجود جمعيات ومنظمات أهلية متنوعة، تبقى قدرتها على التأثير الفعلي محدودة جداً. الجمعيات البيئية، على سبيل المثال، تكافح من أجل لفت الانتباه إلى مشاكل التلوث والاستهلاك غير العقلاني للموارد، لكن أصواتهم غالباً لا تسمع.

4-4- الفاعلون الحضريون والسياسات المحلية

- **دور البلديات: الطموح السياسي والعقبات العملية**

البلديات هي الجهات المسؤولة بشكل مباشر عن إدارة المدن المحلية والأحياء والدوائر، غير أن دورها وقدرتها الفعلية يواجهان عدة تحديات حقيقية:

- **الموارد المالية المحدودة والبنية التحتية الضعيفة:** ميزانيات البلديات، بشكل عام، لا تكفي لتغطية احتياجاتها الفعلية والمتزايدة، هذا يجعلها معتمدة بشكل كبير على الدعم والتمويل المركزي، مما يقلل بشكل كبير من استقلاليتها واستقلال القرار المحلي، تُرغم البلديات على الانتظار، على تقديم الطلبات، بدلاً من أن تكون فاعلة مبادرة.

- الكفاءات البشرية المحدودة: الكثير من الموظفين البلديين والإداريين يفتقرون إلى التدريب الكافي والمستمر في مجالات التخطيط العمراني الحديث، إدارة المشاريع المعقدة، استخدام التكنولوجيا الحديثة، التطوير المهني والتدريب المستمر يبقى محدوداً.

- الضغوط السياسية والاجتماعية المتناقضة: تتعرض البلديات لضغوط متناقضة ومربكة، من جهة، يتوقع منها التمسك الصارم بالمخططات والقوانين والمعايير؛ من جهة أخرى، تواجه ضغوطاً اجتماعية مستمرة من السكان الذين يطالبون بتسهيلات وتنازلات في الحصول على رخص البناء، في معالجة شكاواهم.

- القطاع الخاص والاستثمار العقاري

القطاع الخاص يلعب دوراً كبيراً وحاسماً في إنتاج العمران والسكن والمشاريع الاقتصادية، لكن هذا الدور يحكمه منطق البحث عن الربح أولاً وأخيراً.

- تركيز جغرافي للاستثمار: المشاريع الخاصة والاستثمارات العقارية تتركز بشدة في المناطق الميسورة والمريحة (أحياء الطبقة الوسطى والعلية)، بينما المناطق الفقيرة والهامشية لا تجذب الاستثمار الخاص بشكل طبيعي.

- تجاهل البعد الاجتماعي والبيئي: المشاريع الخاصة غالباً ما تتجاهل الجوانب الاجتماعية والبيئية، في سعيها لتعظيم الأرباح والعائدات، والمستثمر لا يبالي كثيراً بتأثير مشروعه على الناس والبيئة.

- المشاركة في ممارسات فاسدة: جزء من هذا القطاع يشارك بنشاط في ممارسات فاسدة وملتوية: الرشوة للموظفين، التلاعب في المناقصات، خرق المعايير التقنية والأمنية لتوفير التكاليف.

4-5- الأبعاد البيئية والاستدامة

- التدهور البيئي المستمر

رغم تأكيد القانون 06-06 على مبادئ الاستدامة والحفاظ على البيئة، تشهد البيئة في المدن الجزائرية تدهوراً مستمراً مقلقاً:

- استهلاك واستنزاف الأراضي الزراعية: التوسع العمراني العشوائي، خاصة حول العواصم الكبرى مثل الجزائر وهران وقسنطينة، قضى على مساحات شاسعة وكبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة والمنتجة. هذا يقلل من القدرة على الإنتاج الغذائي المحلي.
- التلوث الهوائي والمائي المتفاقم: الازدحام المروري الكثيف في المدن، وجود صناعات ملوثة بالقرب من المناطق السكنية، معالجة ضعيفة للنفايات والصرف الصحي، كل هذا يؤدي إلى تلوث هوائي واماوي حاد يؤثر على صحة السكان. النقص الحاد والخطير في المساحات الخضراء: المدن الجزائرية تفتقر بشدة إلى الحدائق العامة والمساحات الخضراء والأشجار. هذا يؤثر سلباً على صحة السكان النفسية والجسدية، يزيد من الشعور بالاختناق والحزن.
- الفجوة بين الالتزامات الدولية والتطبيق المحلي: الجزائر التزمت بأهداف التنمية المستدامة دولياً (اتفاقيات المناخ، أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة)، لكن تطبيقها محلياً في المدن يواجه عقبات كبيرة منها:
 - الأولويات الاقتصادية قصيرة الأجل: التركيز على النمو الاقتصادي السريع والعوائد المالية الفورية يأتي على حساب الاهتمام بالاستدامة طويلة الأجل والحفاظ على البيئة.
- نقص التمويل البيئي: المشاريع والمبادرات البيئية تفتقر إلى التمويل الكافي والدعم المستمر.
- ضعف المراقبة والعقوبات الفعالة: الجهات المسؤولة عن حماية البيئة لا تملك الموارد والصلاحيات الكافية لمراقبة الالتزام بالمعايير البيئية والعقاب على الانتهاكات.

4-6 دراسة الحالات والتجارب المحلية:

- العشوائيات والتحسين الحضري:

العشوائيات تمثل وجهاً حاداً من وجوه الأزمة الحضرية. الجزائر تبنت سياسيتين أساسيتين نحوها: الهدم والإزالة (في بعض الحالات)، والتحسين والتطوير الحضري (في حالات أخرى). لكن كلا النهجين يواجه مشاكل حقيقية:

- سياسة الهدم والإزالة القسرية: تؤدي غالباً إلى تهجير السكان بدون توفير بدائل حقيقية ومعقولة. يجد السكان أنفسهم مضطرين للعودة إلى العشوائيات في مناطق أخرى. المشكلة الحقيقية لم تُحل؛ بل تم إزاحتها جغرافياً فقط.

- سياسة التحسين الحضري: تحسّن من البنية التحتية والخدمات، توفر الماء والكهرباء والصرف الصحي. لكن هذا وحده لا يحل المشاكل الاجتماعية الأعمق: البطالة والفقر المستمران، الحرمان التعليمي والصحي، التهميش الاجتماعي.

- المدن الجديدة: الطموح والواقع

أطلقت الجزائر برامج طموحة لإنشاء مدن جديدة كاملة، كمحاولة لتخفيف الضغط على المدن الكبرى المكتظة. لكن هذه التجربة تواجه تحديات كبيرة: التخطيط الجيد من الناحية التقنية، غياب الديناميكية الاجتماعية، المدن الجديدة تبدو حديثة معمارياً، بتخطيطها المنتظم وشوارعها الواسعة، لكن تفتقر للحياة الثقافية والاجتماعية، للحياة الحقيقية والطبيعية، مشاكل التنقل والخدمات المستمرة: كثير من سكان المدن الجديدة يعملون في المدن القديمة، مما يخلق مشاكل معقدة في النقل والتنقل اليومي، بالإضافة إلى الفصل الطبقي والتمايز الاجتماعي؛ المدن الجديدة أحياناً تصبح مناطق حصرية للطبقة الوسطى والغنية، بينما الفقراء يبقون في المدن القديمة المهملة.

4-7- القيم والهوية الثقافية والمعمارية

- فقدان الهوية المعمارية والثقافية

التراث المعماري الجزائري الأصيل والجميل يتراجع بسرعة أمام العمارة الحديثة الموحدة والعالمية. المدن التقليدية الجزائرية، بحاراتها الضيقة المخطط لها بحكمة، ساحاتها المفتوحة ومركزها الحيوي، عمارتها المتناسقة والمتناغمة مع البيئة والمناخ المحلي، تفسح تدريجياً المجال لعمارة حديثة بلا طابع أو هوية واضحة.

-تغيير القيم والسلوكيات الاجتماعية-

ال عمران السريع والعشوائي يرافقه تغيير عميق في القيم والسلوكيات والعقليات، الفرد الحضري يختلف عن الريفي ليس فقط في مكان عيشه المادي، بل في قيمه وتصوراته ورؤيته للعالم والحياة. هذا التغيير محاييد بطبيعته تماماً، لكن عندما يحدث بسرعة فائقة وبدون توجيه ثقافي واضح ومدرّس، يمكن أن يؤدي إلى فقدان الاستقرار الاجتماعي والنفسي والقيمي، إلى ضياع الهوية والانتماء.

خاتمة

السياسات الحضرية في الجزائر تمثل مجالاً معقداً وديناميكياً تتقاطع فيه مصالح متعددة ومتناقضة ورؤى مختلفة حول المستقبل، والقانون التوجيهي للمدينة 06-06 يمثل خطوة إيجابية وحقيقية نحو تنظيم هذا المجال المعقد، وإضفاء إطار قانوني وفكري على السياسات الحضرية. غير أن الفجوة الكبيرة والمقلقة بين النصوص والممارسة تشير إلى أن المشكلة ليست تشريعية فقط، بل تتعلق بالبنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأعمق والأساسية.

فهم هذه الديناميات المعقدة يتطلب قراءة سوسيولوجية عميقة وشاملة تتجاوز الأرقام والإحصائيات الجافة، لترى الإنسان في قلب المدينة، تسمع صوته وطموحاته، والمدينة كما رآها ابن خلدون قبل قرون في نموذج عام شامل، تحتاج إلى أكثر من مخططات عمرانية حديثة، تحتاج إلى عمل اجتماعي عميق يعيد بناء النسيج الاجتماعي المتمزق، يعيد الثقة المفقودة بين المواطنين والدولة، ويحقق التوازن الحقيقي بين الحاجات المادية والقيم الروحية والثقافية.

والطريق نحو مدن مستدامة وعادلة وأمنة وحية وحقيقية طويلة وشاق ويتطلب عزمًا جماعيًا قويًا، وتعاونًا حقيقيًا بين جميع الفاعلين، والاعتراف بأن التحديات كبيرة لكن ليست مستحيلة. ما يتطلبه الأمر هو إرادة سياسية حقيقية ومستمرة، موارد مالية كافية ومستقرة، وفي الأساس: الاستماع الجدي إلى أصوات وآمال وشكاوى السكان، والعمل بحقيقة وإخلاص من أجل احتياجاتهم الفعلية والحقيقية. هذا هو الطريق الوحيد نحو مدن تليق بأهلها وتحقق الكرامة والعدالة.

المراجع والمصادر

1. ايميل دوركايم. (1893). تقسيم العمل .
2. 2- خنشول توفيق. (2021). النمو الحضري وهيراركية التجمعات الحضرية للمدن الجزائرية. تم الاسترداد من <http://dspace.univ-oeb.dz>
3. فركوس ياسر. (2022). إدارة و تقسيم المدن الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي -مدينة قالة أنموذجا- 1870-1830 من خلال وثائق تنشر أول مرة. هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، صفحة 1077.
4. محمود زكي. (2007). ابن خلدون فلسفة التاريخ والحضارة. القاهرة: دار المعارف، القاهرة.
5. القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20/02/2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية العدد 15 لسنة 2006.
6. مزارى، محمد. (2022). "سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر ودور البلدية في التسيير الحضري." أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
7. دشرابي، خيرة. (2022). "دور السياسة العمرانية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر 2006-2019." أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2.

8. بن علي، محمد الصغير. (2005). "العقود الإدارية". دار العلوم للنشر، عنابة.
11. ذرذاري، محمد. "واقع المدينة الجزائرية: دراسة سوسيولوجية." مجلة الدراسات الاجتماعية، عدد متعدد.
12. قريب، عيسى. (2019). "السكن العشوائي بين أدوات التهيئة وممارسات الفاعلين." مجلة الدراسات الحضرية.
13. محمدي، علي. (2022). "إشكالات التخطيط العمراني للمدن الجزائرية بين الواقع والمأمول." مجلة جامعة الشهيد حمة لخضر.